

# النَّجْنَةُ الْكَبِيرَةُ

فِي

فَنَّاصُولُ فِقْهٍ مَذْهِبٍ لِلْحَقِيقَةِ

الطبعة الأولى  
٢٠١٩ هـ - ١٤٤٠ م  
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدايرى السادس - ق ٣ - م ٢٨

Website : [www.daradahriah.com](http://www.daradahriah.com)

E-mail : [daradahriah@gmail.com](mailto:daradahriah@gmail.com)

( +965 ) 99627333 - ( +965 ) 51155398 - ( +966 ) 559221028

## الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمونة المدنية (المدينة المنورة) daralmimna@gmail.com (+966) 558343947	دار التدميرية للنشر والتوزيع (الرياض) ladmoria@hotmail.com (+966) 114925192	دار آندلسية للنشر والتوزيع (الكويت) darandalusia@hotmail.com (+965) 94747176
المكترون الدولية للنشر والتوزيع (مصر الجديدة) mofakroun@gmail.com (+2) 01110117447	المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع (مكة المكرمة) alasadi2000@hotmail.com (+966) 125273037	مكتبة الشفقيطي للنشر والتوزيع (جدة) hassan_hyge@hotmail.com (+966) 504395716

الْجَبَرُ الْكَبِيرُ

فِي

فَنَاصُولُ فِقْهِ مَذَهِبِ الْحَنْفَيَةِ

تَأْلِيفُ

عُمَرُ بْنُ الدِّينِ الْحَنْفِيِّ الْقَلْوَاهِنِيِّ

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلشِّرْفِ وَالتَّوزِيعِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## النخبة الذاكية

في

### فن أصول فقه مذهب الحنفية

لأجمعها المرتخي عون المعين السيد عمر نور الدين  
الحنفي القلوصي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

لا تطبع هذه النسخة إلا بأذن صاحبها وثمنها غرئ صاغ

طبع في مطبعة المقطاف بمصر سنة ١٢١٤ هجرية

على ثقة محمد فرج الجزار

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه وأحكم أصول شريعته بكتابه  
وسنة نبيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه \* وبعد فيقول التليل  
المسكين عمر بن نور الدين الحنفي مذهبًا القلوصي بذلك هذه  
مجموعة لطينة ممتهنها (بالنسبة الذكية في فن أصول فقه الحنفية) جعلتها  
لنفسه وللن هو فاقداً مثلي والله المسؤول أن ينفع بها كل من تعليها أو  
علمها أنه على ما يشاء قد ير و بالاجابة جدير

## ﴿ فِنْ أَصْوَلِ الْفَقْهِ ﴾

هو علم بأحوال الأدلة الموصولة إلى الأحكام الشرعية على  
وجه كلي وأصول الشرع المستبطة منها الأحكام ثلاثة  
الكتاب والسنة واجماع الأمة وكذا القياس  
( قوله أصول الفقه ) في جمع أصل والأصل ما يبني عليه غيره  
حسيناً كان أو عقلياً والفقه معرفة النفس ما لها وما عليها وأحكام جمع  
حكم وهو ما ثبت بخطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد كالمرتبة والوجوب  
والندب والإباحة والكرامة والحرمة والصحمة وغير ذلك ( قوله على وجه  
كلي ) متعلق بالموصولة مثال الاستنباط من الكتاب قوله تعالى ولا

نقربونَ حَقَّ بِطْهُونَ وَحُرْمَةِ الْقُرْبَانَ لِلأَذْيَ فَقِيسَ عَلَيْهَا الْلَّوَاطُ. وَمِنْ  
السَّنَةِ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَرَأَةُ لَيْسَتْ بِنِجْسَةٍ لَأَنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ  
فَقِيسَ عَلَيْهَا اطْهَارَةُ سَوْكَنِ الْبَيْوَتِ لِلْطَّوَافِ وَمِنَ الْاجْمَاعِ قَوْلُهُمْ فِي الرِّزَانَةِ  
يُوجَبُ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ فِي أَسَاسِهِ عَلَى الْوَطْدِ الْحَلَالِ لِوُجُودِ الْعَلَةِ وَهِيَ الْجَزِئَةُ

### ﴿ الْأَفْعَالُ ﴾

أَفْعَالُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الصَّادِرَةُ مِنْهُ عَنْ قَصْدٍ  
أَرْبَعَةٌ فَرْضٌ وَوَاجِبٌ وَسَحْبٌ وَمِبَاحٌ وَالصَّحِيفُ مِنْ مَذَهْبِنَا أَنَّ  
مَا عَلِمْنَا مِنْ أَفْعَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاقِعًا عَلَى صَفَةِ مِنْ  
وَجْهِ وَنَحْوِهِ يَقْتَدِي بِهِ فِي اِيَّاعِهِ عَلَى تَلْكَ الصَّفَةِ وَمَا لَمْ يَعْلَمْ  
اِيَّاعَ فَعَلَهُ عَلَى اِيِّ صَفَةٍ حَمِلَهُ عَلَى أَدْنَى مَنَازِلِ فَعْلَمْ وَهُوَ  
الْإِبَاحَةُ. وَالْوَحْيُ نُوَعَانُ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ فَالظَّاهِرُ مَا ثَبَّتَ بِلْسَانُ  
الْمَلَكِ أَوْ بِاَشَارَتِهِ أَوْ ظَاهِرُ لَقْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْهَامِ اللَّهِ  
تَمَالِيَ لَهُ وَالْبَاطِنُ مَا يَنْبَلُ بِاجْتِهَادِ رَأْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
بِتَأْمِلِهِ فِي الْاِحْكَامِ الْمَنْصُوصَةِ وَهُوَ كَالْاَهَامِ وَانْ شَرَاعَ مِنْ  
قَبْلِنَا تَلَزَّمَا اِذَا قَصَّ اللَّهُ أَوْ رَسُولَهُ عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ اِنْكَارٍ مَا لَمْ  
يَسْعِ وَتَقْبِلَدُ الصَّحَافِيُّ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِيقَةِ قَوْلًا أَوْ فَعْلًا وَاجِبٌ يَتَرَكُ  
بِهِ قِيَاسُ النَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ

( قوله وتقليد الصحابي اخ ) وذلك كما في افل الحيض فان علاءنا  
 قالوا الله ثلاثة ايام اخذنا بقول عمر رضي الله عنه وكذلك فساد شراء  
 ما باع بأفل مما باع قبل تقد المثلث عملا بقول عائشة رضي الله عنها  
 فيما روي أن امرأة جاءت اليه وقالت اني بعثت من زيد بن ارم خادما  
 بثغاثة درهم الى كذا فاحتاج الى مثنه فاشترى منه منه قبل حل الاجل  
 بستمائة فقالت عائشة رضي الله عنها بسما شربت واشربت ابلغى زيد  
 ابن ارم أن الله تعالى ابطل جهاده وحجته مع رسول الله عليه الصلوة  
 والسلام إن لم يتتب فاتحها زيد معتذرا فقلت قوله تعالى فمن جاءه  
 موعظة من ربه فانهى فله ما صلف

### ال المشروعات

المشروعات اربعة انواع . فرض وواجب وسنة ومستحب  
 فالفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكمه التواب بالفعل  
 والعقاب بالترك بلا عذر حتى يكفر جاده ويفسق تاركه  
 بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة وحكمه حكم  
 الفرض عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاده ويفسق تاركه  
 تباونا بأن لا يرى العمل بخبر الآحاد واجبا والسنة ما واظب  
 عليها النبي عليه الصلوة والسلام مع الترك مرأة او مرتبين وحكمها  
 التواب بالفعل والعقاب بالترك والمستحب ما فعله النبي عليه

## الصلة والسلام مرة وتركه أخرى واجب السلف وحكمه الثواب بالفعل وعدم العتاب بالترك

( قوله مثبت بدليل فطحي ألح ) وذلك كالإيمان والصلة والزكاة  
والصوم والحج ( قوله ما ثبت بدليل ظني ألح ) وذلك كصدقة الفطر  
والإخانية وتعبيت النافعه ( قوله ما واظب عليها النبي عليه الصلاة  
والسلام ألح ) وذلك كسنة الفجر والظهر القبلية والبعدية والمغرب  
والعشاء البعديةين ( قوله وأسقحب ما فعله النبي ألح ) وذلك كصلة  
الاربع ركعات قبل العصر والاربع والست بعد المغرب

## \* الاسباب \*

الاسباب ك حدوث العالم والوقت وملك النصاب الثامن وشهر  
رمضان والرأس الذي يونه ويلي عليه والبيت الحرام والأرض  
النامية والقتل عمداً والزنا والسرقة والافطار عمداً فاما حدوث  
العالم فانه سبب لوجوب الایمان والوقت سبب لوجوب الصلاة  
وملك النصاب الثامن سبب لوجوب الزكاة وشهر رمضان سبب لصومه  
والرأس الذي يونه ويلي عليه سبب لصدقة الفطر والبيت الحرام سبب  
للحج والأرض النامية سبب للعشر والخراج واما القتل عمداً والزنا  
والسرقة والافطار عمداً فانها اسباب العقوبات والحدود والكافرات

## \* \* \* الحقيقة والمجاز \*

الحقيقة لفظ مستعمل في موضوع من حيث هو موضوعه والمجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه من حيث لا هو موضوعه وحكم الحقيقة ثبوت الحكم لل موضوع له قطعاً وحكم المجاز ثبوت الحكم المعنى المستعار له ومتى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز ولا يمكن اجتناعها مرادين بالفظ واحد وإذا كانت الحقيقة متعددة أو مهجورة صير إلى المجاز

( قوله الحقيقة لفظ مستعمل أخ ) وذلك مثل الصلاة للعبادة المخصوصة بالنسبة للوضع الشرعي والدعاء بالنسبة للوضع اللغوي ( قوله والمجاز لفظ مستعمل أخ ) وذلك كلفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء لمناسبة معناه الشرعي فانه مجاز وان بقي على موضوعه اللغوي اذ لم يبق عليه من حيث هو موضوعه ( قوله وحكم الحقيقة ثبوت الحكم أخ ) وذلك كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا وكقوله ولا تقر بوا ازوا ( قوله وحكم المجاز ثبوت الحكم أخ ) وذلك كقوله تعالى أولاً ستم النساء وحدث لاتباعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين حيث ان الحكم هنا المستعار له وان المراد من الآية الجماع ومن الحديث ما يحمل من المطعوم ( قوله ومتى أمكن العمل بالحقيقة أخ ) وذلك لأن الخلف لا يعارض الاصل وفرعوا على عدم امكان اجتناعها ان الوصيَّة المولى لا تناول موالي الموالي ولا يتحقق غير النهر بالنهر ولا يزداد بنو بنية

بالوصية لا يناله ( قوله اذا كانت الحقيقة متصدرة او مهيورة المخ )  
 مثال تصرّفها نحو حلف ان لا يُكل من هذه التحيلة فالجائز ان لا يُكل  
 من ثرها ومثال هجرتها نحو حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فالجائز  
 ان لا يدخل

### ﴿ الامر والنهي ﴾

الامر قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء افضل ومحبطة  
 الوجوب واستخفاق الوعيد لتأركه ولا يقتضي التكرار ولا يحمله  
 ولكنه يقع على أقل جنس الفعل المأمور به ويحمل كله وحكمه  
 نوعان اداء وهو تسلیم عين الواجب الثابت بالامر وقضاء وهو  
 تسلیم مثل الواجب به والاداء والقضاء يستعمل احدها مكان  
 الآخر جائز اشعرياً والنهي قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء  
 لان فعل ومحبطة وجوب الانتهاء عن مباشرة المنهي عنه ويفتضي  
 القول والتكرار ضد الامر ويكون قبيحاً لعين الفعل الذي  
 اضيف اليه النهي أو لغيره

( قوله الامر قول القائل المخ ) خرج بالقول الفعل والاشارة  
 وبالاستعلاء الدعاء والانهاء وبافعل قوله ملن دونه او جئت عليك  
 ان تقول كذا والمقصود ان فعله عليه الصلاة والسلام لا يكون موجباً

عذنا بن يحيى المراد من الامر وهو الوجوب بصيغة ا فعل وخرج  
بالوجوب في قوله ووجه الوجوب التدب والاباحة ( قوله ولا يتنفعي  
التكرار ) اي الاستمرار والمراد تكرر الفعل اي وفوعه مرة بعد اخرى  
في اوقات متعددة و الجنس الفعل المأمور به هو الفرد حقيقة بلا نية  
( قوله و يتحمل كله ) اي كل الجنس من حيث انه فرد اعتباري وفرعوا  
عليه انه لوقا الزوج لامر اتو طلق نفسك انه يقع على الواحدة الا  
ان ينوي الثالث فيقع تلاش لانه نوى محتمل كلامه ولا تتحمل نية  
الشتين لانه ليس بفرد حقيقة ولا اعتبار ( قوله وهو نسليم عين الواجب )  
كتنائية عن افعال الجوارح فان لها حكم الجواهر ( قوله والاداء والقضاء  
يتحمل احدها اخ ) فروعها عليه جواز الاداء بنية القضاء وبالعكس  
في الصحيح ( قوله ويكون فيما عين الفعل اخ ) وذلك كالكفر والظلم  
والكذب واللواط وكصوم يوم النحر واليعر وفت النداء ووطاء الحائض  
والصلوة في الارض المقصوبة

### \*) الصریح والکنایة \*

الصریح ما ظهر المراد به ظهوراً تاماً حقيقة كان او مجازاً وحكمه  
تعلق الحكم الشرعي بين الكلام وان لم يقصده وأما الکنایة  
فما استتر بالاستعمال المراد به ولا يفهم الابقرينة حقيقة كان او  
مجازاً وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية او دلالة الحال

( فهو اصرى بـ ما صبره و دفع ) و ذلك كقول السيد محمد  
 مت حر و لروح لرحمه انت طلاق و سبها في زلة الرق والنكاح  
 حقيقة ان شرعاً مجردان هوين صريحة في ذلك بواسطة كثرة  
 الاستعمال ( قوله و حكمه تعلق الحكم الشرعي انت ) فربوا عليه انه هو  
 صدق روح زوجته او اعني لسيد عبده مختصره و قم كأن ارد ان يقول  
 مثلاً صفت الله و سقي فقل انت صدق انت حر ( قوله و ما  
 كثرة في استعمال الاستعمال هو دفع ) و ذلك مثل الفثير كهو مثلاً  
 فانه لا يميز بين سر و اسر لا بد لابد خرى ( قوله حقيقة كن او مجازاً )  
 اي فلن الحقيقة و لمجرد انت اعرف بعدن من كتابة عبد لاصواتهن  
 ( قوله و حكمه انت لا يجب من هن لا بسبه انت ) و ذلك كبر  
 و حرم علا يقع بهم العلاق الـ انت يومية صغرى الا بائية لاستعمال  
 لمراد في اكتبات لان محل البنية متتنوع تحمل وصلة النكاح والقرابة  
 وغيره فمع اذية نفس البنية عن وصلة النكاح الا ان اعذدي و سترني  
 رحلك و انت واحدة ره مع دوسته و قرع الطلاق سبة و وعده  
 بالصريح رحبي

### ﴿ الاجماع بـ ﴾

اجماع هو اتفاق مجاهدي هذه الامة في عصر على امر ديني  
 اجتهادي بحسب يحصل به لم يكن قبل ورثة الاجماع نوعاً  
 عزيزة وهو التكلم منهم بما يوجب لاتفاق من الكل على احکم

او شروعهم في الفعل ان كان من باب الفعل ورخصة وهو ان يتكلم به البعض او يفعل به دون البعض الباقى واهل الاجماع من كان مجتهدًا وليس له فيه بدعة يدعى الناس اليها ولا فسوق وكون الاجماع من الصحابة او نسل النبي عليه الصلاة والسلام ورهطه الاقرئين او من اهل المدينة وكذا انقراض العصر بحسب مجتهديه بعد اتفاقه ليس بشرط والشرط في المقاد الاجماع اجمع الكل وخلاف الواحد الصالح للاجتهاد مانع من الاجماع عندنا خلاف الاكثر وحكمه ان يثبت المراد به شرعا على

**سبيل اليقين والقطع**

( قوله وركن الاجماع نوعان عزيزة الخ ) فالاول كاجماع احمدية رضي الله عنهم على الاربع قبل الظاهر وانه سنة لا واجب والثاني كما اذا شرعوا جميعاً في المزارعة والمصاربة وفي التقرير عن الميزان فالاجماع الفعلي يدل على حسن ما فعلوا وكونه مستحب ( قوله وهو ان يتكلم به البعض الخ اي او يفعل به ويسكت الباقى بعد بلوغ ذلك اليهم ومضي مدة التأمل وليس ثمة خوف فتنة ( قوله واهل الاجماع من كان مجتهدًا الخ ) يعني انه لا عبرة باتفاق العوام وفقيه ليس باصولي واصولي ليس بفقيه الا في لا يسغى فيه عن الاجتهاد كأصول الدين واستفراض الميزان بلا وزن والتنويب بين الاذان والاقامة ونقل القرآن فان ذلك

جَمِيعُهُ نَابَتْ بِالْتَوَازْ وَالْاجْتِهَادِ لَيْسْ بِشَرْطِ فِيْ وَاجْمَاعِ الْعَوَامِ فِيْ  
كَاجْمَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ (فَوْلَهُ وَكُونَ الْاجْمَاعِ مِنَ الْمُحَايَةِ الْحُكْمِ) عَدْمُ تَحْصِيصِهِنَّ  
الْاجْمَاعِ يَشَهِّدُ لَهُ اطْلَاقُ الْاَدَلَةِ الْوَارَدَةِ فِي ذَلِكَ كَقُولُهُ تَعَالَى كَتَمْ  
خَيْرَ اَمَّةٍ خَرَجَتْ لِلنَّاسِ وَفَوْلَهُ وَكَذَلِكَ جَعَلَ اَكْمَامَهُ وَسْطَاءً وَفَوْلَهُ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا تَجْتَمِعُ اُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ وَمَا رَأَهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ  
عَنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ (فَوْلَهُ عَلَى سَبِيلِ الْيَقِينِ وَالْقُطْعَ) يَنْتَرِعُ عَلَى ذَلِكَ كُفُرٌ  
جَاهِدُهُ اغْوَلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يَتَنَافَقُ الرَّسُولُ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى  
وَيَتَبَعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهُ مَا تَوَلَّ وَصَلَهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (تَبَيَّنَهُ)  
الْاَقْوَى اِجْمَاعُ الْعُمَّالَةِ نَصَّاً ثُمَّ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْبَعْضُ مِنْهُمْ وَسَكَّ  
الْبَاقِفُونَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ كُلِّ عَهْرٍ عَلَى حُكْمٍ لَمْ يَظْهُرْ فِيْهِ خَلَافٌ مِنْ  
سَيِّقِهِمْ ثُمَّ اِجْمَاعُهُمْ عَلَى قَوْلِ سَيِّقِهِمْ فِيهِ مُخَالَفٌ . هَذَا وَانَّ الْاَمَّةَ فِي اِي  
عَصْرٍ كَانَ مِنَ الْاَعْصَارِ اِذَا اَخْدُمُوا فِي مَسْلَهَهُ عَلَى اَقْوَلٍ كَانَ ذَلِكَ اِجْمَاعًا  
مِنْهُمْ عَلَى اَنَّ مَا عَدَ اَمْكَنَ الْاَقْوَلَ بِاطْلُ وَذَلِكَ لَانَ الْحَقَّ لَا يَعْدُ اَقْوَلَهُمْ

### ﴿ الْقِيَاسُ ﴾

الْقِيَاسُ جَعَلَ الْفَرْعَ مُسَاوِيًّا لِلْاَصْلِ فِي الْحُكْمِ وَالْعَلَمَ وَانَّهُ حَجَةٌ  
قَلَّاً وَعَقْلًا وَشَرْطُهُ اَنْ لَا يَكُونَ الْاَصْلُ مَقِيسٌ عَلَيْهِ مَخْصُوصًا  
بِحُكْمِهِ بِسَبِبِ نَصِّيَّ اَخْرَى دَالُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَانَّ لَا يَعْدُ بِهِ  
عَنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ وَانَّ يَتَعَدَّ الْحُكْمُ التَّرْعِيُّ التَّابِتُ بِالنَّصِّ  
بِلَا تَغْيِيرٍ فِي الْفَرْعِ لِحُكْمِ الْاَصْلِ اَلَّا فَرْعٌ هُوَ نَظِيرُهُ فِي الْعَلَمِ

والحكم وكون الفرع لا نص فيه وان يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله وركته وصف جعل عالمة على حكم النص من الاوصاف التي ثبت حكم النص له وجعل الفرع نظيراً له في حكمه بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وحكمه وجمة ما يعلم له اربعة اقسام اثبات الموجب او وصفه واثبات الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه وتعديه حكم النص الى ما لا نص فيه ليثبت فيه بحال الرأي حكم لازم للتعليل ( قوله في الحكم والعلة ) وذلك كقياس نذرة على البر في الربا لعنة الکین ( قوله وآلة حجۃ الاروعقاد ) اما الاول فلقوله تعالى فاعثروا يا ولی الا صار ای قیساوا والعبرة بهموم الملفظ وخدیت معاذ رضی الله عنہ حين عزم رسول الله صلی الله علیه وسلم ان یبعثه إلى اليه فل یکن نقضی قال بكتاب الله قال فان لم تجده قال بسنة رسول الله قال فان لم تجده قال أجهته رأیي فقال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي وفق رسول رسوله کايرضی به رسوله واما الثاني فان الاعثار المأخذ من قوله تعالى فاعثروا هو کمایة عن کوننا تما من فيها اصاب من قبلنا من العقوبات بآسباب قلت عنهم لکن عنها احترار عن مثلهم من الجراءه اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلول والقياس نطیر التأمل المذکور ( قوله وشرطه ان لا يكون الاصل المقياس عليه مخصوصاً اخلي ) وذلك كقبول شهادة خزیة وحده فانه خص بقوله عليه الصلاة والسلام

من شهد له خزنة فهو حسبي . وسياه ذا الشهادتين كرامه له فلا يقاس عليه غيره وإن كان أفضل كأبي بكر ورضي الله عنه لثلاً بطل الخصوصية (قوه ون لا يعدل به عن طريق القياس) وذلث كبقاء الصوم مع الأكل والشرب ناسياً بمحدث أتم على صومك إنما اطهنت وربك فلا يقاس عليه الخطى لانه عدل به عن القياس لأن القياس فيه فوت القرابة بما يصاد ركبتها وإن كان ناسياً ولكن ثبت البقاء معه بالحديث (قوه وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص الخ) فرَأَوا على قيود هذا الشرط انه لا يستقيم التعليل لاثبات اصم الرنا للواط لانه من الاساء وليس بحكم شرعى ولاصححة ظهار الذي قياساً على صححة طلاقه كالمسلم تكون الحرمة في المسلم مغيبة باكفرة وفي الذي موجودة لا تنتهي بها لعدم اهليته فلا يقاس على المسلم ولا لتعديه الحكم من النامي في المطر إلى المكره والخطى لان عذرها دون عذرها ولا لشرط الایمان سيف رقة كهارة اليدين والظهور لانه تعديه إلى شيء فيه ص بتعييره ( قوله وكون المرع لا نص فيه ) يتفرع عليه انه لا يجوز المسلم الحلال قياساً على الموجل فان قوله صلى الله عليه وسلم إلى احل معلوم نص فيه ( قوله ون يق حكم الصن بعد التعامل ) وذلث لان تغيره بالرأي باطل ( قوله وصف جعل علامه الخ ) اي وصف مشترك بين الاصل والفرع وهو قد يكون لازماً لانصوص وعارضاً وجلياً وخفياً وحكماً شرعاً وفرداً وعدها وسماً فالملزم كامتنية فانها لازمة لمضروب وعللها زكاة الحلي والعارض كالم Guar الدم سيف المضيضة فانه وصف عارض لارث الدم موجود في العرق بلا سجع والتعليل به يدل على

اعتبار صفة المخروج والمحلي كالصواف في حديث المرأة ليست بمحضة فانها من الطوافين والخفي كالقدر والجنس في الربا وحكم الشرعي كتعديل عليه الصلاة والسلام فضاه دين الله بدين العباد في حديث التشعيمية لما حالت عليه الصلاة والسلام عن الحج عن ابيها او ايتها لو كان على ايديك دين فقضيتها أما كان يقبل منك فقالت لهم قال عليه الصلاة والسلام ندين الله احق ان يقفى والفرد كالثانية والعدد كالقدر مع الجنس والاسم كالم في حديث المسخاضة فانه دم عرق انحر فالدم سبب جنس والتعديل به يدل على اعتبار صفة المخasse ( قوله وحكمة وجملة ما يعلل له اربعة اقسام اربع ) يعني ان ما يصلح التعديل اربعة قسم او لها اثبات الموجب ورابعها تعدد حكم النص اربع الا ان الثالثة لا يوجده لها اصل ثقابا عليه لا يصلح تعديلا ما عدا القسم الرابع وهو تعدد حكم النص اربع لان التعديه حكم لازم للتعديل عندما ويطبل التعديل بذوتها فاثبات الموجب كالجنسية لحمة النساء اي الجنس بالمراد وعلة محنة للبيع نسبة عندما باشارة النص لما في السبيحة من شهمة الفضل وشبيهة الربا كحقيقة ووصف الموجب كصفة السوم في زكاة الانعام من انمو ولو نقديرا او استدل قوله عليه الصلاة والسلام في حبس من الابل السنة شاهد والشرط كاشهود في السكاح وستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا يكاح الا بشهود ووصف الشرط كشرط العدالة والذكورة في شهود السكاح فانهما ليسا اشرط للاطلاق في الحديث المقدم والحكم كالركعة الواحدة فانها غير مشروعة عندما لتنهي وصفة الحكم كصفة الوتر وهي واجبة عدد الامام عملا بحديث ان الله زادكم صلاة الا وهي

الوتر هذا وإن القسم الرابع وهو تعدية حكم النص الخ يكون على وجوبه لأن التعدية أن كانت بناء على الملة الظاهرة فالقياس أو الباطنة فالاستحسان

### الاستحسان \*

الاستحسان اسم للدليل يقابل القياس الجلي وهو يكون بالاثر والضرورة والاجماع والقياس الخفي ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته دون المستحسن بلا اجماع والا ثر والضرورة (قوله اسْمُ الدَّلِيلِ يَقْبَلُ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) مثل السلم فاته جائز بالاثر وهو من أسلم منكم فليس في كيل ملوك مع انت القياس يابي جواز السلم لعدم المعقود عليه عند المقد وتطهير الاولاني والابار والمخاين للضرورة الموجبة الى التطهير يعني ترك القياس وهو عدم ظهورها بعد تبعيتها لعدم صب الماء على الموضع والبئر ونحوها للتطهير للضرورة والاستحسان جائز بالاجماع لتعامل الناس مثل ان يأس انسانا ان يخرب له خناجا بكذا وبين وصفه ومقداره ولم يذكر له اجلأ والقياس يقتضي انه لا يجوز لانه يع مع معدوم كفهم استحسن تركه بالاجماع لما ذكر من تعامل الناس وطهارة سور سبع الطير بالقياس الخفي لانها تشرب بتناولها وهو عظم وهو ليس بغير من الميت فالجلي اولى فصار هذا ياطلا يتقدم ذلك الظاهر في مقابلته نسقط حكم الظاهر لعدمه لكنه مكروه لانها لا تخرب عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلدة (قوله ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعدية الخ) يعني ان المستحسن

بالاجماع والاتر والضرورة معدول بها عن سنن القباس فلا ثقبل  
التصديق بخلاف المستحسن بالقياس الخفي فانه تصح تعيينه الا يرى ان  
الاختلاف بين البائع والمشتري في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب  
بيان البائع فیاماً جلباً لانه ليس ينكر ظاهراً ويوجبه استحباباً لان  
البائع ينكر وجوب تسلم المبيع باقر الثمن والمشتري يدعوه وينكر  
الزيادة فيتحفظان ووجوب التحالف قبل القبض حكم تعيينه الى الوارثين  
حتى لو ماتا واحدان وارثانها فيتو تحفظاً

## \*) العام \*

العام هوالنقطة الذي يتناول بالوضع افراداً متفقة الحدود على  
سبيل الشمول لا البديل وهو يوجب الحكم فيما يتناوله من  
الواحد وغير جم والتلاث والاثنين لو جمماً قطعاً شام ان العموم  
يكون بصفة الجمع وكل وجميع والنكرة في سياق النفي ومن وما  
والمعروف بال اذا كانت للجنس

( قوله العام هوالنقطة التي ) هذا تعریف العام اصطلاحاً واما لغة  
فمعناه الشامل وحرج بقوله افراداً ما كان حاصلاً بالعين او الجنس او  
النوع او الاحراء كزید واسنان ورجل وكذا العدد فان زيداً لا يتناول  
لأ فرداً وانساناً دل على المايمية لا الافراد ورجل دل على فرد وهم

والعدد يتناول اجراء وهي حد لا اوراد وخرج بمنفعة الحدود المترادف  
 لان افراده مختلفة الحدود فلا يكون عاماً وقوله على سبيل الشمول  
 لا البدل مخرج للنكرة في الايات كرجل مثلاً فانه يتناول افراداً متنفعة  
 بالحدود ولكن على طريق البدل لاعلى طريق الشمول وقوله فطبعاً اي  
 لا يجوز تخصيصه بواحد منها مالم يتم دليل قطعي على تخصيصه ( قوله ثم  
 ان العموم يكون بصيغة الجم اخ اي بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا الغير  
 وذلك كرجال وقوم واما امظ كل فانها تخصب الاسماء فتعتمد فان دخلت  
 على المترک او جبت عموم افراده وان دخلت على المعرف او جبت عموم  
 اجزاءيه ورعوا على ذلك مار قال انت طالق كل النطليقة فتح واحدة  
 وما لو قال انت على كطهر امي كل يوم لا يقر بها ليلولا نهاراً حتى  
 يكفر واذا كفر مرة بطل الطهار ولو قال في كل يوم له ان يقر بها ليلولا  
 ويكون مظاهراً اكل يوم بظاهر جديد هذا واذا وصلت كل ما المدرية  
 او جبت عموم الاعمال ويكون مصدر بمعنى الوقت فعنى كلما تزوجت  
 امرأة وهي طالق كل وقت يقع مني التزوج فتطلاق في كل تزوج ولو  
 بعد زوج آخر وثبتت عموم الاسماء في كلما نهمنا كعموم الاعمال في  
 كل كذلك ضرورة عموم الاسماء قصداً واما جمیع بعی العموم الاجتماع  
 دون الانفراد حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن اولاً فله من  
 النفل كما فدخله عشرة معاً ان هم بفلا وحداً ينهم جميعاً بالشركة  
 ولو دخلوه فرادى فالنفل الاول فقط ( قوله والنكرة في سياق الباقي )  
 اي في موضع ورد فيه النفي بان ينحب عليها حکمة بالعموم ضرورة  
 ان اتفاء فرد منهم لا يكون لا باتفاق جميع الافراد وذلك ان

تضمنت من الاستغرافية نحو لارجل في الدار وفي سياق الا ثبات تخص  
عندنا لكنها مطلقة على فرد غير معين نحو أكرم كل رجل وأاما من وما  
فقرعوا عليهما ما اذا قال من شاء من عبدي العتق فهو حر فتأثروا  
عنقواجيما وما اذا قال **لأمتوا** ان كان ما في بطنك **غلاما** فأنت حر  
ولدت **غلاما** وجارية لا تتحقق لأن الشرط كون جميع ما في بطنها  
**غلاما** وامة المعرف بأول اذا كانت للجنس فيترفع عليه ان الحال  
يمثلت بتزوج امرأة فيها اذا حلف لا يتزوج النساء لصيورتها للجنس  
وكذا يمثلت بالواحد في لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس

### الخاص

الخاص هو المفظ الموضع لواحد او متعدد محصور ثم ان  
كان مشتملاً على كثرين متفاوتين في احكام الشرع فيكون  
خاص الجنس وان كان مشتملاً على كثرين متفقين في الحكم  
فيكون خاص النوع وان كان له معنى واحد حقيقة فيكون  
خاص العين وحكمه ان يتناول المخصوص قطعاً ولكون الخاص  
قطعاً صم ايقاع الطلاق الصريح بعد الخالع ووجب مهر المثل  
بنفس العقد فين زوجت بلا مهر

( قوله اخاص هو المفظ الموضع الخ يعني ان المفظ ان كان  
مسماه متعدد او ب النوع او متعدد فالخاص فدخل المطلق والعدد

والامر والنهي والمراد بالمحصور اى يكون في اللفظ دلالة على  
المحصور في عدد معين وبغير المحصور عدده والمراد بالحكم في قوله  
متقين في الحكم الشرعي وهذا الذي ذكر من التعريف اى هو  
الجنس والنوع عند الفقهاء لا لمنطقة قان الفقهاء لما كان نظرهم في  
الاحكام جعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين متباينين في الاحكام جنساً  
خاصاً كأنسان فما مثمن على الرجل والمرأة وحكم بينهما متباين  
وفرضوا عليه ان من استوى عبداً وظاهر انه مأة او عكسة لم يعقد البيع  
وجعلوا المشتمل على كثيرين متباينين في الحكم نوعاً خاصاً كرجل وما  
الاختلاف بين العاقل وغيره فعارض (قوله وحكمه ان يتناول المخصوص  
قطعاً) فرّعوا على ذلك عدم جواز الماقع التعديل في الصلاة كالظرفية  
في الركع الثابت بغير الواحد وهو قوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي  
قم فصل فانك لم تصل بأمر الركوع والسبود وهو قوله تعالى او كروا  
وامسدو في الفرض وبطள شرط الولاء وهو الشائع في اعمال الوضوء  
والتسبيحة والترتيب والثانية في آية الموصوع وهو قوله تعالى فاعسوا ومسمو  
لان القتل والمسح خاصان ومنها معلوم وهو الاسالة والاصابة واشتراط  
هذه الاشياء يكون زيادة على النص ونحوه (قوله) ولكن الخاص قطعياً  
صح بايقاع الطلاق بعد الخلع ثم اما في بايقاع الطلاق بعد الخلع فهذا  
بقوله تعالى فان طلقها فلا تخل له من بعد الواقع بعد قوله فلا جناح عليهما  
فيما افتقدت به فانه يفيد وقوع الطلاق بعد الخلع واما وجوب مهر المثلث  
نفس العقد فهذا بقوله تعالى ان تبتغوا بأموالكم ولا بتعاهد خاص  
وضع لطلب والطلب يقع باعقد الصحيح فيجب الماء عملاً بباء الالصاق

## المشترك

المشترك لفظ وُضع لأن يتناول افراداً مختلفة الحدود على سبيل البديل لا الشمول وهو لا يستعمل في أكثر من معنى واحد وحكمه التوقف فيه والتأمل حتى يترجح بعض وجوهه للعمل به (قوله لات يتناول افراداً) اي فرد من ما كثر فالاول كالفراء الموضوع للجنس والظاهر والثاني كعين وخرج ب المختلفة الحدود العام لانه وُضع لافراد منفقة الحدود (قوله وحكمه التوقف فيه .لخ) يعني ان علماءنا تأملوا في لفظ الفراء فوجدوه دالاً على الجم والانتقال وكلامها في الحين لام يجتمع في الرجم ويستقل فرجعوا حمه عليه

## المؤول

المؤول لفظ ترجح من المشترك السابق بعض وجوهه بما يوجب الظن سواء كان رأياً او خبر واحد وحكمه وجوب العمل به على احتمال الغلط والسلو (قوله سواء كان رأياً او خبر واحد) اي لانه ان ثبت بالرأي فهو لا حظ له في اصابة الحق على وجه القطع اذ المتهجد يخاطئ ويصيب وكذا ان ثبت بخبر الواحد لانه دليل ظني فيكون الثابت به ظنياً ايضاً لا قطعياً وذلك نظير من وجد ما فيظن طهارة او اخباره واحد لزمه التوضأ به فلو تبين بمحاسنته اعاد

## \* الظاهر \*

الظاهر اسم كلام اتفح المراد به لسامع مجرد سماع الصيغة  
بلا تأمل وحكمه وجوب العمل بالذي ظهر منه يقيناً  
( قوله الظاهر اسم كلام اتفح المراد به اخْ ) كما في قوله تعالى  
واحْدَ اللَّهُ الْبَيْعُ وَحْرَمَ الرِّبَا فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَدِيدِ

## \* النص \*

النص لفظ ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم مسوق  
له لا في نفس الصيغة وليس في المفظ ما يدل عليه وضعاً  
وحكمة وجوب العمل بما وضحت على احتمال تأويله هو في حيز المجاز  
( قوله النص لفظ ازداد وضوحاً اخْ ) وذلك كقوله تعالى فما انكروا  
ما طلب لكم الآية فهم منه اباحة النكاح وبيان العدد والكلام سبق  
للشافعى بدلائل السياق وهو فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة فالآية ظاهرة  
في الاباحة نص في بيان العدد ( قوله وحكمه وجوب العمل بما وضحت على  
احتمال اخْ ) اي فلا يخرجه ذلك الاحتمال عن القطع كا ان احتمال  
المقىحة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية كما في قوله جاء في زيد فانه  
يحمل المعنى لكنه او رسوله لكن هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل  
فلا يقبح في قطعية المقىحة

## ﴿ المفسر ﴾

المفسر لفظ ازداداً وضوحاً على النص على وجه لا يرقى معه احتمال التأويل وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ من حيث هو مفسر

( قوله المفسر لفظ ازداداً وضوحاً المخ ) فرعوا عليه الله لو ترورج الوجن امرأة إلى شهر يكون متعة لا تكاح لان قوله ترورج ص في النكاح ويتحمل المتعة والتي شهر معين فيها لا يتحمل النكاح سكونه لا قبل التوقيت ( قوله وحكمه وجوب العمل به اذ ذلك كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لأن الملائكة عام وكلهم يقصد احتمال الشخص واجمعون بقطع التفريقة فصار مفسراً

## ﴿ الحكم ﴾

الحكم لفظ احكم المراد به وامتنع عن احتمال النسخ والتبدل وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال نسخ

( قوله لفظ احكم المراد به المخ ) كما في قوله عليه الصلاة والسلام الجهاد ماضٍ بعثني الله تعالى الى انت يقاتل آخر أمة في المجال لا يبطله جورٌ جائز ولا عدلٌ عادلٌ فقد أفاد الحديث حكماً شرعاً عملاً غير محتملٍ نسخ لاستئثاره على لفظ دال على الدوام

## \* الخفي \*

الخفي لفظ خفي معناه بسبب عارض في الصيغة لا يدل إلا بالطلب وحكمه النظر فيه لعلم أن اختفاءه مزيفة أو قصان في ظهر المعنى ( قوله " الخفي " لفظ خفي المخ ) يعني أن الخفي صد الظاهر والمراد بالضد ما يقابل الشيء ويكون بينهما نهاية الخلاف وذلك كأنه السرقة فإنها ظاهرة في ينجب القطع في كل سارق من البيت خفية لكن لما وجدوا معنى السرقة كاملاً في حق الطرار وهو الذي يشق الثوب ونافقاً في حق النباش وهو سارق الكفن بعد الدفن فالموا بالقطع في حق الطرار لا النباش وذلك لافت الطرار سارق يأخذ مع حضور المالك ويقطنه فله مزيفة على السارق من البيت خفية بخلاف النباش

## \* المشكل \*

المشكل هو الكلام الداخل في امتاله بحيث لا يعرف إلا بدليل يميز به وحكمه اعتقاد الحقيقة فيه هو المراد به ثم لا يقابل على الطلب والتأمل في نظيره لافي نفس الصيغة إلى أن يتین المراد ( قوله " المشكل هو الكلام الداخل المخ ) وذلك كما في قوله تعالى فأتوا حرثكم أتى شتم أشتبه أنه يعني من ابن أو كيف وبعد الطلب والتأمل ظهر أنه يعني كيف فانتهى التحبير في الآية أي سواه كانت فائمة أو نائمة أو مدبرة بعد أن يكون المأني واحداً والقرينة على ذلك الحرف المذكور أذ الدور ليس موضع الحرف

## ﴿ المُجْمَل ﴾

المُجْمَل لفظ تواردت فيه معانٌ بلا رجحان واشتبه المراد منهُ  
اشتباهًا لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم  
الطلب ثم التأمل أن احتاج إليها وحكمهُ اعتقاد الحقيقة فيها هو  
المراد والتوقف فيه إلى أن يتبيّن المراد ببيان المُجْمَل

( قولهُ المُجْمَل لفظ تواردت فيه معانٌ اخْ ) وذلك كالصلة والزكاة  
وضعا الدعاء والناء وما ليسا بمرادين فتفسرا ببيان الرسول عليه الصلة  
والسلام

## ﴿ المُشَابِه ﴾

المُشَابِه هو اسمٌ لما انقطع رجاء معرفة المراد منهُ في حقنا  
دون الرسول عليه الصلة والسلام وحكمهُ اعتقاد الحقيقة في  
الدنيا قبل الاصابة يوم القيمة لانهُ لا ابتلاء في الآخرة

( قولهُ المُشَابِه هو اسمٌ لما انقطع رجاء معرفة المراد منهُ اخْ )  
وذلك مثل الم والر والمص في اوائل السور فنؤمن بها ولا نتوسل  
وكالصفات في ححو اليد والعين وهذا في حقنا دونهُ عليه الصلة والسلام  
فإن المُشَابِه وضع له دون غيره

## ﴿خطاب الكفار﴾

ان الكفار مخاطبون بالامر بالامان وبالشائع كالصلة  
والصوم وبالمشروع من العقوبات كالحدود والقصاص  
والمعاملات كالبيع والاجارة ونحوها

( قوله ان الكفار مخاطبون اخ ) وذلك قوله تعالى قل يا أئها  
الناس اني رسول الله الى قوله فآمنتوا بالله ورسوله ( قوله وبالمشروع من  
العقوبات اي فيعاقبون في الآخرة على ترك اعتقاد وجودها وعلى ترك  
الاداء ايضاً زيادة على عقوبة الكفر ( قوله كالحدود ) اي فتقام  
عليهم الحدود عند تقرر اسبابها كالسرقة والرنا والقتل لانها بطريق  
الجزاء والعقوبة تكون زاجرة عن اسبابها ( قوله وبالمعاملات اخ )  
اي لات المطلوب بها مدنيوي ولا نهم ملتزمون بعقد الذمة فيها  
يرجع الى المعاملات في احكامها

## ﴿الاجتهد﴾

الاجتهد استفراغ الفقيه الواسع لتعصيل ظن بحکم شرعی  
ويتنوع الى استدلال ظني وقياسي وشرطه ان يحوي الجتهد  
علم الكتاب بمعاناته ووجوهه وان يحوي ايضاً علم السنة بطريقها  
وان يعرف وجوه القياس وحكمه الاصابة بغالب الرأي والحق

في موضع الخلاف في المسائل الفقهية واحد والمصيبة عند  
الخلاف المجهد بين كذلك والمخثار من الأقوال عندما ان المجهد  
محظى في اصابة المطلوب مصيبة في نفس اجتهاده

( قوله ويتتنوع الى استدلال ظني المخ ) يعني انت الاجتهد  
لا يخلو من ن يكون في موارد النص او غيره و لاول استدلال ظني  
والثاني قيامي ( قوله ان يحوي المجهد علم الكتاب بما يبيه المخ ) يعني  
بان يعرف معنى المفردات ولمرکبات وخواصها في لفادة فيفتقر الى  
اللغة والصرف وال نحو والمعنى والبيان و بان يعرف المعانى المؤترة في  
الاحكام بان يعرف مثلا في قوله تعالى او جاء احد مكم من الغايات  
ان المراد بالغائب الحديث وان علة الحكم خروج الجوازة من بدء  
الاسان الحي والمراد من معرفة الكتاب معرفة المقدار الذي يتعلقب  
بمعرفة الاحكام والمعتبر هو العلم بوانعها بحيث يمكن من الرجوع اليها  
عند طلب الحكم لا العلم عن ظهر القلب وكما اورد من السنة معرفة  
المقدار الذي يتعلقب بالاحكام بان يعرفها بعنهها وسندها وفي ذلك معرفة  
حال الرواية ( قوله وان يعرف وجوه القياس ) اي بشرائطها واحكامها  
واقسامها والمقبول منها والمردود كل ذلك ليتمكن من الاستنباط الصحيح  
( قوله والحق في موضع الخلاف في المسائل الفقهية المخ ) هذا باشر ابن  
مسعود رضي الله عنه في المفروضة اي التي لم يسم لها مهر حيث قال  
اجتهد برأيي فان يكن صوابا فلن الله وان يكن خطأ ففي ومن الشيطان  
ولم ينكر عليه احد فكان هذا اجماعا منهم بان الحق واحد

## ﴿ مراتب الفقهاء ﴾

ان مراتب الفقهاء سبع ﴿ الاولى ﴾ مرتبة المجتهدین في الشرع ﴿ الثانية ﴾ مرتبة المجتهدین في المذهب ﴿ الثالثة ﴾ مرتبة المجتهدین في المسائل التي لا انصاف فيها عن صاحب المذهب ﴿ الرابعة ﴾ مرتبة اصحاب التخرج من المقلدین ﴿ الخامسة ﴾ مرتبة اصحاب الترجيح من المقلدین ﴿ السادسة ﴾ مرتبة المقلدین الفاذرین على التمييز بين الاقوى والقوى والضعف وظاهر المذهب والرواية المادرة ﴿ السابعة ﴾ مرتبة المقلدین الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفت واثمین ( قوله المجتهدین في الشرع ) كالائمة الاربعة ابی حنیفة وماماش والشافعی وابن حنبل ومن سلک مسلکهم في تأییس قواعد الاصول رفی عن الجمیع ( قوله المجتهدین في المذهب ) کابی یوسف و محمد بن الحسن وسائر اصحاب الامام ابی حنیفة الفاذرین علی استخراج الاحکام من الادلة علی مقتضی القواعد التي فررها لم انتادهم ابی حنیفة في الاحکام وان خالهرو في بعض احکام الفروع ( قوله المجتهدین في المسائل التي لا انصاف فيها الخ ) كالخصاف وابی جعفر الحجاوی وابی الحسن الکرخی وشمس الائمة الملوانی وشمس الائمة المرتضی وشفر الاسلام البزدوجی وشفر الدین قاضی خان وامثالهم فانهم لا يقدرون

على احتجاجه لافي الاصول ولا في الفروع لكنهم مستنبطون في الاحكام التي لانصر فيها عن الامام (قوله اصحاب الترجح الح) كالرازي والحزبي فانهم لا يقدرون على الاجتهد اصلاً لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم للأخذ يقدرون على تفضيل قول ذي وجهين وحكم مجملهم لامرين منقول عن صاحب المذهب او احد من اصحابه برأهم وضرم في الاصول والمقاييس على امثاله ونظائره من الفروع (قوله اصحاب الترجح الح) كابي الحسن القدوسي وصاحب المداية وامثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقوله هذا اولى وهذا اصح رواية وهذا اوفق لناس (قوله المقلدين القادرين الح) كصاحب المدون المعنونة من المتأخر مثل صاحب الكنز وصاحب المخار وصاحب الواقية وصاحب المجموع وشأنهم ان لا يقلوا الافوال المردودة ولو روايات الصعينة (قوله المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر) وهو لاء شأنهم اتباع ما راجحة وصححة من نقدمهم من اصحاب المراتب السابقة

### ﴿ دأب الفتى ﴾

لا بد للفتى أن يعلم حال من يفتى بقوله ولا يكفيه معرفته باسمه ونسبة بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدرية ومرتبته في مراتب الفقهاء المجتهدین ليكون على

بصيرة في التمييز بين القائلين المخالفين وقدرة كافية بين  
القولين المعارضين وان ما اتفق عليه الامام واصحابه في  
الروايات الظاهرة فعل المفتى ان يفتى به قطعاً واما ما اختلفوا  
فيه فقد اختلف فيه والمصحح ان المفتى اذا كان مجتهدًا فانه  
يتبع من الاقوال ما كان اقوى دليلاً واداً كان غير مجتهد  
فيه يقول الامام مطلقاً ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم  
يقول زفر والحسن بن زياد والحمد لله اولاً وآخرأ

( قوله لا بد للمفتى اخ ) مثله القافي لانه لا فرق بينهما الا كون  
المفتى ينحر عن الحكم الشرعي والقافي يلزم به ( قوله ما اتفق عليه  
الامام واصحابه اخ ) المراد بالامام ابو حنيفة رضي الله عنه واصحابه  
ابو يوسف و محمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد رضي الله عنهم  
وعن باقي الائمة المجتهدین ( قوله فيه يقول الامام مطلقاً اخ ) اي  
سواء كان به احد اصحابه اولاً والمراد بالثاني ابو يوسف وبالثالث  
محمد بن الحسن رضي الله عنها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً واسألك الامم عفراً الذنوب وستر العيوب  
لنا ولوالدينا ولعميدينا ولجميع المسلمين والمسليات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء  
منهم والاموات انك مميح قریب محبب الدعوات بارب العالمين

## فائدة

يقول جامع هذه الرسالة السيد عمر نور الدين الفرض من جمع ووضع هذه الرسالة الجليلة تسهيل الوصول الى معرفة فن الاصول فاسأل الله ان يعيذها من نظر غبي حسود او احمق جمود واني اسئل بقول من قال وان كنت لست اهلا لمقابل

ان يحسدو في فاني غير لاتهم فلي من الناس اهل الفضل قد حسدو  
فdam لي لهم ما يبي وما يهم ومات اكثروا غيظا بما يجد  
انا الذي يحسدو في صدورهم لا ارتقي صدرآ منها ولا ارد  
(هذا) وليجيئي ملحا في حق الامام ابو حنيفة رضي الله عنه  
ما قاله فيه ابن المبارك رضي الله عنه

لقد زان البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة  
بأحكام وآثار وفقيه كآيات الزبور على صحيحة  
فا في المشرقين له نظير ولا في الغربيين ولا بكونه  
بيت شهرا سهر اليسالي وصام تهارة الله خيره  
فن كابي حنيفة في علاء رأيت العاذير له سفاحها  
وكيف يحل ان يوذى فقيه وفدي قال ابن ادريس مقالا  
وقد قال ابن ادريس مقالا  
بان الناس في فقه عيال  
فلعنة ربنا اعداد ومل على من رد قول ابو حنيفة

## فهرست الكتاب

وجه	وجه
٢٠ المؤول	٢ فن أصول الفقه
٢١ الظاهر	٣ الأفعال
٢١ النص	٤ المشروعات
٢٢ المفسر	٥ الأسباب
٢٢ الحكم	٦ الحقيقة والجاز
٢٣ المخفى	٧ الامر والنهي
٢٣ المشكل	٨ الصریح والکناية
٢٤ المجمل	٩ الاجماع
٢٤ المشابه	١١ القياس
٢٥ خطاب الکفار	١٥ الاستحسان
٢٥ الاجتهاد	١٦ العام
٢٧ مراتب الفقماء	١٨ الخاص
٢٨ دأب المفتي	٢٠ المشترك

